تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل

أ.د. ياسر محمد عبد العزيز سمرة
أستاذ المحاسبة والمراجعة
عميد كلية التجارة ورئيس قسم المحاسبة – جامعة دمياط

د. خالد محمد حسني عبد الجليل
مدرس المحاسبة
كلية التجارة – جامعة دمياط

شريف علي علي العشماوي
معيد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة دمياط

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر التكامل بين مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO عام ٢٠١٣ على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية. حيث توفر مقررات بازل مجموعة من القواعد الكمية لفرض الرقابة الداخلية والتي تتمثل في تقييم المخاطر والحفاظ على نسب رأس مال كافية لمواجهة هذه المخاطر، فيما يوفر الاطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 2013 القواعد الكيفية اللازمة لفرض الرقابة الداخلية في البنوك.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق مقررات بازل وتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية، إلى جانب وجود علاقة طردية بين تطبيق الاطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 2013 وتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية، وأخيرا توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التكامل المقترح بين مقررات بازل والاطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 2013 على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية بقدرة تفسيرية أكبر من تطبيق مقررات بازل أو الاطار المتكامل للرقابة الداخلية كل على حده.

Abstract:

The research aims at identifying the effect of the application of the integration between Basel accords and the Internal control- Integrated Framework COSO 2013 on Improving the effectiveness of internal control systems in Egyptian banks. Basel accords provide a group of quantitative rules to enhance internal control which can be represented in risk evaluation and keeping sufficient capital ratios to cover these risks, while the Internal control- Integrated Framework COSO 2013 provides qualititative rules to enhance internal control systems in banks.

The study finds a positive relationship between the application of Basel accords and improving the effectiveness of internal control systems in Egyptian banks. Besides, a positive relationship between the application of Internal control- Integrated Framework COSO 2013 and improving effectiveness of internal control systems in Egyptian banks. Finally, the study finds a stronger positive relationship between the proposed integration of Basel accords and Internal control- Integrated Framework COSO 2013 on improving effectiveness of internal control systems in Egyptian banks compared to the application of each of them separately.

أولا: المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية والمؤثرة في الإقتصاديات العالمية بإعتباره مرآه تعكس التطورات والأحوال الإقتصادية التي يمر بها العالم، وذو علاقات متشابكة مع القطاعات الأخرى، ولقد أدى ذلك التداخل إلى سرعة إنتقال الأزمات عبر بلدان العالم المختلفة كما ظهر ذلك جليا في الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أدت إلى إعادة النظر في الأدوات والأساليب الرقابية المستخدمة والتي تهدف إلى حماية المصارف والتي لم تنجح في الإنذار المبكر، وذلك بهدف عدم تكرارها مستقبلا (صالح،٢٠١١).

ولذلك حظيت الرقابة الداخلية بإهتمام بالغ وذلك لضمان التأكد من استخدامها كخط دفاع رئيسي للحد من محاولات الغش والتضليل والممارسات الخاطئة، وإستجابة لذلك تم تأسيس لجنة المنظمات الراعية Committee of Sponsoring Organizations Commission (COSO)، وقد قامت اللجنة بإصدار الإطار المتكامل للرقابة الداخلية عام ١٩٩٢ كدليل لإرشاد الشركات في تصميم ومتابعة أنظمة الرقابة الداخلية (Landsittel & Rittenberg, 2010)، وقد حظي هذا الإطار بإهتمام كبير من قبل العديد من المنظمات العالمية، فقد أصدرت لجنة بازل في يناير ١٩٩٨ إطارا لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنوك، وذلك من خلال وضع مبادئ لتقييم نظم الرقابة الداخلية داخل البنوك حيث تمثل هذه المبادئ العناصر الخمسة للإطار الخاص بلجنة COSO ، الأمر الذي يشير إلى استخدام هذا الإطار كإطار مرجعي للرقابة الداخلية متعارف عليه عالميا في تلك الفترة (الباز،وخليل، ٢٠١٣).

وبعد مرور أكثر من عشرين عام على إصدار هذا الإطار حدثت خلالها العديد من التغيرات الهائلة في بيئة الأعمال والتي أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر إعتمادا على التكنولوجيا، ولهذا قامت لجنةCOSO بتحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في مايو ٢٠١٣ والذي يمكن المنشآت من إنشاء وتطوير نظم رقابة داخلية ذات كفاءة

وفاعلية تمكن المنشأة من تحقيق أهدافها وتلائم التغيرات في بيئة الأعمال (COSO, 2013).

ونظرا لأهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد المصري قام البنك المركزي المصري بتبني برنامج الإصلاح المصرفي ودعم هذا البرنامج من خلال تبني مقررات بازل II التي لا تقتصر على مخاطر الائتمان فقط وانما مخاطر السوق ومخاطر التشغيل. وفي الوقت الذي سعى به البنك المركزي المصري إلى استكمال تطبيق مقررات بازل II، قامت لجنة بازل بإصدار سلسلة جديدة من القواعد الرقابية تعرف باسم مقررات بازل III والتي تتسم بأنها أكثر قدرة على التصدي للهزات الاقتصادية(Meilan,Hall & Turner,2012) ، وذلك بسبب عدم نجاح مقررات بازل II عالميا في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة لكي تصبح مقررات بازل III هي السبيل لتحقيق استقرارا كبيرا في القطاع المصرفي وسد الفجوات التي لم تنجح مقررات بازل II في معالجتها(Vousinas,2015). وبالفعل قام البنك المركزي المصري بفرض تلك القواعد على البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري. وقد دعم البنك المركزي المصري القواعد الرقابية الكمية المتمثلة في مقررات بازل II و III بإصدار التعليمات الرقابية الخاصة بتطوير نظم الرقابة الداخلية بالبنوك في أغسطس بهدف الحفاظ على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي المصري(البنك المركزي المصري ، ٢٠١٤)

ثانيا: مشكلة البحث

شهدت الأسواق المالية العالمية تطورات هائلة في العقدين الأخيرين مما أعطى البنوك فرصة للنمو وتقديم منتجات وخدمات جديدة قد تكون عالية المخاطر في بعض الأحيان مما أدى إلى زيادة الإهتمام بتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية حيث أن بعض التقارير المصدرة عن أسباب فشل البنوك قد أرجعت ذلك إلى الإهمال والغش كأحد العوامل الأساسية وذلك بسبب طبيعة أنشطة البنوك التي قد تتيح ذلك مما يخلق

الحاجة إلى التركيز على ضرورة وجود نظام رقابة داخلية قوي يمنع تلك الممارسات، وهو ما جعل البنك المركزي المصري يهتم بفرض قواعد حاكمة للرقابة الداخلية في البنوك في البيئة المصرية من خلال العمل وفق قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وكذلك قواعد الحوكمة الصادرة في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ ومن خلال تطبيق مقررات بازل II و III والتعليمات الرقابية الخاصة بالرقابة الداخلية للبنوك التي حددت وظائف الرقابة الداخلية لتشمل (المراجعة الداخلية ، إدارة المخاطر ،الإلتزام).

وعلى الرغم من أن البنك المركزي المصري يطبق مقررات بازل II وIII كجزء من الإطار الرقابي للبنوك المصرية إلا أن كلا من بازلII و III قد طالتها بعض الانتقادات التي قد تؤثر على فاعليتها مما جعل العديد من البنوك المركزية تطالب لجنة بازل بضرورة إصدار مقررات بازلIV على أن تهتم هذه المقررات بمزيد من الافصاحات عن فاعلية الرقابة الداخلية وتوسيع دائرة المخاطر لتشمل المخاطر المالية وغير المالية(Bakare,2018)، إلى جانب الاهتمام بتدريب العاملين وإعطاء اهتمام أكبر لرأس المال البشري(Schneider, Schröck, Koch,& Schneider, 2017)، وتوفير القواعد الرقابية اللازمة لمواجهة مخاطر التطور التكنولوجي التي تتعرض لها البنوك بشكل كبير(Bakare,2018).

وتعتمد مقررات بازل في بنائها على أساس الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO عام ١٩٩٢ الخاص بالرقابة على التقارير المالية الذي تم تحديثه في مايو عام ٢٠١٣ ودخل حيز التنفيذ بداية من ١٥ ديسمبر٢٠١٤ لكي يستوعب التغيرات الهائلة في بيئة الأعمال التي اتسمت بإختفاء الحدود الإقتصادية بين الدول، والتطور التكنولوجي، وازدياد تدخل أصحاب المصالح في أعمال المنشأة لضمان أقصى درجة ممكنة من الرقابة الداخلية وقد تم تدعيم الإطار المحدث بسبعة عشر مبدأً تستخدم لتصميم وتنفيذ وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية داخل المنشأة، كما تم توسيع نطاق أهداف الرقابة الداخلية لتشمل كل أنواع التقارير (الداخلية ، الخارجية ،

المالية ، غير المالية) بعكس الإطار الأصلي الذي أنصب تركيزه على التقارير المالية دون غيرها ، وبالتالي أدى دخول الإطار المحدث حيز التنفيذ إلى حدوث تغيرات في بيئة الرقابة الداخلية وفي تنفيذ الإصدارات والقواعد العالمية الخاصة بالرقابة الداخلية المعتمدة على الإطار السابق والتي منها قواعد بازل الذي يعتمد عليها القطاع المصرفي في مصر وبالتالي سيفرض هذا الإطار متغيرات جديدة لإرساء قواعد الرقابة الداخلية(El mahdy,& Thiruvadi,2014).

من هنا تتركز مشكلة البحث في العمل على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية من خلال محورين:

المحور الأول: تطوير مقررات لجنة بازل II وIII المطبقة في مصر ومعالجة الانتقادات التي تعرضت لها لتحقق الهدف المرجو منها.

المحور الثاني: تدعيم تطبيق مقررات بازل II و III في البنوك المصرية من خلال الاطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO الصادر عام ٢٠١٣ وتتمثل دواعي هذا التكامل المقترح في أن مقررات بازل II وIII تتمثل في مجموعة من القواعد الكمية Quantitative rules تتعامل مع جانب واحد في إرساء الرقابة الداخلية وهو تقييم المخاطر والحفاظ على نسب رأس مال كافية لمواجهة تلك المخاطر فيما أن الإطار المتكامل للجنة COSO يتوافر فيه القواعد الكيفية الأكثر شمولا Broad qualitative rules المتمثلة في العناصر الخمسة للرقابة الداخلية والسبعة عشر مبدأً اللازمين للتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية وبهذا التكامل يمكن بناء نظام رقابة داخلي شامل للبنوك المصرية يشمل جانبين : جانب كمي من خلال اقرار مقررات بازل وجانب كيفي من خلال تطبيق الاطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO عام ٢٠١٣.

ثالثا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث على المستويين العلمي والعملي من خلال الإعتبارات التالية:

- **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية البحث على المستوى العلمي لإعتباره: -

١- يبحث في طرق حديثة نسبيا في فرض قواعد الرقابة الداخلية في البنوك المصرية وهي مقررات بازل III والإطار المتكامل للجنة COSO الصادر عام ٢٠١٣.

٢- افتقار الدراسات التي تناولت الرقابة الداخلية في البنوك إلى إرساء مبادئ كمية ومبادئ كيفية لضمان فاعلية نظم الرقابة الداخلية.

٣- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول إمكانية تطبيق الإطار المحدث للرقابة الداخلية للجنة COSO في البنوك المصرية.

- **الأهمية العملية:** تنبع أهمية البحث على المستوى العملي لاعتباره: -

١- يعتبر الإطار المتكامل المحدث للرقابة الداخلية للجنة COSO من أحدث الإصدارات العالمية في مجال الرقابة الداخلية مما يمثل فرصة جيدة لتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية وفقا للإطار الجديد.

٢- يمكن التطوير المقترح من توفير نظم رقابة داخلية شاملة للبنوك المصرية خصوصا في ظل الانتقادات التي لحقت كل من مقررات بازل II وIII التي تطبقها البنوك المصرية.

رابعا:أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- تقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك المصرية وتحديد أهم جوانب القصور بها.

٢- دراسة مقررات بازل II وIII والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO.

٣- تقديم تطوير متكامل للرقابة الداخلية في البنوك المصرية تشمل معالجة لأوجه القصور في مقررات بازل II وIII.
٤- الوقوف على سبل تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء تطوير مقررات بازلII وIII، وتدعيم تلك المقررات من خلال تطبيق الإطار المحدث للجنة COSO.

خامسا: حدود البحث

سيقوم الباحثون بتناول معايير المراجعة الخارجية أو تعليمات هيئة الرقابة المالية ذات العلاقة بمشكلة البحث فقط، كما لن يتناول الباحثون الأثر المحتمل للتكامل المقترح على عمل مراجع الحسابات.

سادسا: فروض البحث

في ضوء مشكلة وأهداف البحث، فإن الباحثون سوف يقومون باختبار الفروض التالية:

H1: يؤثر تطبيق مقررات بازل على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية.
H2: يؤثر استخدام الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية.
H: يؤثر التكامل المقترح بين تطويرمقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية.

سابعا: منهجية البحث:

من اجل تحقيق أهداف البحث سوف يتم الجمع بين:

- **المنهج الاستنباطي:** من خلال دراسة وتحليل الإصدارات المهنية والقوانين والقواعد المنظمة الصادرة عن البنك المركزي المصري المتعلقة بممارسات الرقابة الداخلية في البنوك، ومن خلال إستقراء ما ورد في الفكر المحاسبي من كتب ودوريات ومؤتمرات وتقارير بشأن موضوع الدراسة

- **المنهج الاستقرائي:** من خلال تصميم قائمة استقصاء موجهة إلى إدارات البنوك، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين لبيان مدى تأثير التكامل المقترح على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية.

ثامنا: خطة البحث

- أولا: فاعلية الرقابة الداخلية والإعتبارات المتعلقة بالتقرير عنها.
- ثانيا: دراسة تحليلية لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء متطلبات لجنة بازل III.
- ثالثا: الدراسة الميدانية
- رابعا: مناقشة النتائج والتوصيات.

أولا: فاعلية الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية الفعال واحدا من أفضل الدفاعات التي تحمي المنشأة من الفشل، حيث يعتبر محركا رئيسيا لأداء المنشأة من خلال إدارة المخاطر التي تتعرض لها والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، وتقليل فرص حدوث الأخطاء المحاسبية، والتصرفات غير القانونية والمخالفة للتعليمات واللوائح (Graham, 2015).

ويمكن تعريف فاعلية الرقابة الداخلية على أنها " مجموعة من السياسات، العمليات، والإجراءات التي يتم تصميمها للتأكد من إمكانية الاعتماد على القوائم المالية للمنشأة (Feng, Li, McVay , & Skaife,2014)، ومن المتفق عليه في العديد من الدراسات أن فاعلية الرقابة الداخلية تعتبر آلية هامة تستخدم بواسطة المنشآت لتوصيل المعلومات الموثوق منها للمستخدمين لتعبر عن القرارات الخاصة بتوزيع الموارد و تقييم أداء الإدارة(Setiyawati & Nengzih,2014).

وقد أشار مجلس معايير المراجعة ومعهد المراجعين الداخليين إلى أنه من الضروري إلزام الإدارة بإعداد تقارير عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية، حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى محافظه المنشأة على نظم رقابة داخلية ملائمة تساعد على

الوقاية من التلاعب في الدفاتر والعمليات (حسن، ٢٠١١)، ويرى الباحثون أن الحكم على فاعلية الرقابة الداخلية قد شهد تطورا كبيرا في ضوء إصدارات لجنة COSO حيث امتدت فاعلية الرقابة الداخلية وفقا للإطار المحدث الصادر عام ٢٠١٣ إلى ضرورة التأكد من وجود وعمل المكونات الخمسة للرقابة الداخلية والمبادئ السبعة عشر الملحقة بها وإمكانية الاستعانة بنقاط التركيز لتحقيق تلك المبادئ، مما يعني توفير شروط واضحة وصريحة لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المنشأة، هذا إلى جانب اتساع نطاق التقارير التي تخضع للرقابة الداخلية لتشمل التقارير المالية وغير المالية، والتقارير الداخلية والخارجية على عكس إطار COSO 1992 الذي اهتم بالتقارير المالية دون غيرها.

الاعتبارات المتعلقة بإعداد التقارير عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية

مع زيادة المطالبات من الجهات المهنية بضرورة قيام الإدارة بإعداد التقارير عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية والتي تعتمد على المراجعين الداخليين في إجراء تقييم لفاعلية تلك النظم واعداد التقارير عنها، ثم الاستعانة بالمراجعين الخارجيين لإبداء الرأي في هذه التقارير، يقوم الباحثون بتناول الاعتبارات المتعلقة بإعداد تلك التقارير والتي تتمثل في:

أ- تحديد مقاييس تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية

حتى يتمكن المراجعون الداخليون والإدارة من اعداد التقارير عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية فإنه من الضروري توافر مقاييس لتقييم فاعلية تلك النظم، وتعتبر من أكثر المقاييس استخداما هي المقاييس التي تضمنتها لجنة COSO والمقاييس التي تضمنها تقرير هيئة تداول الأوراق المالية SEC

إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة COSO

حيث أنه وفقا إطار COSO 2013 فإن مكونات الرقابة الداخلية الخمسة والمبادئ المرتبطة بها، تعتبر مقاييس يمكن على أساسها تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية، حيث أنها تتصف بالشمول والتفصيل، كما أنها تضمن ارشاد تطبيقي بخصوص العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت، بشرط أن تعمل المكونات الخمسة بشكل متكامل، وأن يتأكد المراجع الداخلي من وجود وعمل كافة المبادئ المرتبطة بتلك المكونات(COSO,2013). وسيقوم الباحثون بالعرض المفصل لتلك المبادئ في الفصل الثالث من البحث.

تقرير هيئة تداول الأوراق المالية SEC

أشارت هيئة تداول الأوراق المالية إلى ضرورة إتباع المقاييس التي أقرتها لجنة COSO عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، لكنها أوصت بضرورة استخدام إطار مناسب ومعترف به عند تقييم نظام الرقابة الداخلية لتدعيم إطار COSO، ولم توصي بإطار معين، لكنها اشترطت توافر مجموعة من الشروط في الإطار المستخدم عند تقييم نظام الرقابة الداخلية وهي(Coe, 2005):

- أن يكون الإطار محايدا.
- أن يسمح بتوافر مقاييس كمية وكيفية.
- أن يكون ملائما ومرتبطا بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

وقد أشارت لجنة SEC إلى توافق إطار COSO 2013 مع قانون Sarbanes Oxley Act، وإمكانية قيامه بدعم الرقابة الداخلية في المنشآت خاصة وإن كانت تلك المنشآت قد قامت بتطبيق إطار COSO 1992 من قبل، إلا أن الباحثون يرى أن إطار COSO 2013 يحتاج إلى التدعيم بإطار كمي عند تقييم فاعلية الرقابة الداخلية شأنه شأن إطار COSO 1992 حيث جاء إطار COSO 2013 إطارا عاما يمكن تطبيقه على كافة أنواع المؤسسات (COSO,2013)، لذا يحتاج إلى إطار يتميز

بشيء من التخصص ويتوافر به المقاييس الكمية المناسبة ليدعمه في تقييم فاعلية الرقابة الداخلية(McNally,2013).

ب- تحديد محتويات التقرير عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية

لم يتطلب إطار لجنةCOSO 2013 من الإدارة صياغة تقريرها عن فاعلية الرقابة الداخلية في قالب او شكل محدد او باستخدام أسلوب نمطي معين الا انه أشار الى ضرورة ان يتضمن التقرير ما يلي(COSO, 2013) :

- إشارة واضحة على أن التقرير يتعامل مع الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية وغير المالية، التقارير الداخلية والخارجية.
- الحدود الضمنية لنظم الرقابة الداخلية.
- وجود ضبط ذاتي تلقائي للنظام واستجابة لأوجه القصور التي يتم اكتشافها.
- تحديد للمقاييس التي على أساسها يتم تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
- رأي الإدارة عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفي حالة وجود نقاط ضعف هامة تؤثر على فاعلية النظام فانه من الضروري تحديدها ووصفها.
- الفترة التي يغطيها التقرير بخصوص فاعلية نظام الرقابة الداخلية
- أسماء الموقعين على التقرير.

وقد أبدت هيئة تداول الأوراق المالية SECموافقتها على تطوير محتويات التقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO2013 الذي يشمل كافة أنواع التقارير بعد أن كان مقتصرا على التقارير المالية فقط وفقا لإطار COSO1992 ومتطلبات قانون SOX طبقا للقسم رقم ٤٠٤ Martin,Sanders, & Scalan, (2014).

ثانيا: دراسة تحليلية لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء متطلبات لجنة بازل III.

نظرا لتفشي ظاهرة الأزمات المالية والمصرفية عالميا خلال العقود الأخيرة، فقد شهد الاقتصاد العالمي إصدار قوانين الإصلاح المصرفي في دول عديدة بهدف تشديد الرقابة على البنوك، وهو ما قاده البنك المركزي المصري حيث شهد القطاع المصرفي المصري عملية تطوير وتحديث شامل فيما يعرف باسم برنامج الإصلاح المصرفي الذي هدف الى تطوير القطاع المصرفي وتطوير قطاع الرقابة والاشراف ، بالإضافة الى تعزيز دور الحوكمة والرقابة الداخلية في البنوك.

وقد كان تطبيق مقررات بازل II بالبنوك المصرية هو أحد المحاور الأساسية من برنامج الإصلاح المصرفي حيث أصبحت هذه المقررات جزء من الاطار الرقابي في البنوك المصرية، إلا أن مقررات بازل II قد فشلت عالميا في حماية القطاع المصرفي أثناء الأزمة المالية العالمية مما جعل لجنة بازل تقوم بإصدار مقررات بازل III والتي تبناها البنك المركزي المصري، وقد ساعد تبني البنوك المصرية لمقررات بازل II في تخفيض تكاليف تبني مقررات بازل III (Abdel-Baki, Kostyuk & Govorun, 2011). وعلى الرغم من مساهمة قواعد الرقابة الداخلية في البنوك المصرية المتمثلة في برنامج الإصلاح المصرفي الذي وضعه البنك المركزي المصري في السيطرة على تأثر القطاع المصرفي سلبيا بشكل كبير ومساعدتها في تخفيض أثار الأزمة المالية العالمية إلا أنها تحتاج إلى بعض التطوير بهدف تحسين فاعليه الرقابة الداخلية ورفع جودة التقرير عن الرقابة الداخلية في البنوك والقدرة على مواجهة التطور التكنولوجي الهائل في البيئة المصرفية ومواكبة أحدث الإصدارات المهنية في مجال الرقابة الداخلية وذلك بهدف حماية قواعد الرقابة الداخلية في البنوك المصرية من التقادم والتأكد من قيامها بالدور المرجو منها. ويمكن تلخيص برنامج الإصلاح المصرفي الذي تبناه البنك المركزي المصري في ثلاثة محاور كما يوضح الجدول التالي:

محور تطوير قطاع الرقابة والاشراف بالبنك المركزي المصري	محور اتباع أحدث المعايير الدولية في ادارة المخاطر (تطبيق بازل II ، III)	محور آليات ادارة الازمة المالية العالمية وإحكام الرقابة على البنوك
١- الانتقال من منهج الرقابة بالالتزام الى منهج الرقابة المعتمد على المخاطر. ٢-اعداد دليل التفتيش على البنوك العاملة في مصر وفقا للمعايير الدولية. ٣-تقوية الرقابة المكتبية من خلال استحداث وحدتين لدعمها وهما: ***وحدة التقارير الدولية***: التي تهدف إلى تطوير وتحديث التقارير المالية الواردة من البنوك بما يتماشى مع المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتوفير قاعدة من البيانات الاحصائية الموحدة عن القطاع المصرفي المصري لتحقيق مزيدا من الافصاح و الشفافية. ***وحدة متابعة الشركات الكبرى***: التي تهدف الى تحديد اجمالي القروض الممنوحة لكل عميل شاملا الأطراف المرتبطة به بهدف تقييم مخاطر التركز في القطاع المصرفي، وتوجيه البنوك لاتخاذ ما يلزم لتخفيض وتغطية مخاطرها وتدعيم رؤوس أموالها.	١-يعتبر تطبيق اتفاقية بازل II بالقطاع المصرفي من أحد المحاور الأساسية من برنامج الإصلاح التي بدأها المركزي في عام ٢٠٠٩ لتصبح جزءا من الإطار الرقابي المصري وذلك بهدف تعزيز ادارة جميع أنواع المخاطر. ٢-وتم في هذا السياق توقيع بروتكول مع البنك المركزي الاوروبي وسبعه من البنوك المركزية الاوروبية لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة ثلاث سنوات بداية من يناير ٢٠٠٩ لتطبيق بازل II بالبنوك المصرية. ٣-أدى فشل بازلII عالميا في حماية البنوك أثناء الأزمة المالية العالمية الى اصدار بازلIII وتعد من أحد نقاط القوة لنظام الرقابة الداخلية الذي يفرضه البنك المركزي المصري هو انخفاض تكلفة رأس المال في مصر عند تطبيق مقررات بازل III نظرا لتطبيقها لبازل II مما يعطي فرصا أفضل وقدرات أكبر في التعرف على المخاطر الائتمانية و كذلك ظروف ومخاطر السوق والتشغيل	١-بدأ قطاع الرقابة والاشراف بالمركزي في إحكام المزيد من الرقابة على البنوك خاصة فيما يتعلق بالملاءة المالية، من خلال استخدام أدوات تحليلية متطورة لتقييم الاستقرار المالي واجراء اختبارات الضغوط ومتابعة مؤشرات السلامة المالية للبنوك وتعزيز مؤشرات مخاطر الائتمان. ٢- وتستهدف اختبارات الضغوط دراسة تأثير الصدمات على معيار كفاية رأس المال ومعايير الربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات المالية التي تعكس مدى استقرار البنك، بالإضافة الى اختبار قدرة صمود البنك في حالة وقوع أزمات مالية وفي ظل سيناريوهات معاكسة واعداد خطط بديلة لمواجهة السيناريوهات المحتملة والحد من مخاطرها. وقد طالب البنك المركزي البنوك في ابريل ٢٠١١ بإجراء اختبارات الضغوط وتقييم شامل لجودة المحافظ الائتمانية.

١- دور البنك المركزي المصري في عملية الرقابة الداخلية بالبنوك

استكمالا للجهود المبذولة من البنك المركزي المصري لتطوير نظم الرقابة الداخلية وإرساء مفهوم الحوكمة بالجهاز المصرفي ونظرا لأهمية اخذ كليهما في الاعتبار باعتبارهما جزءا مكملا للأنشطة اليومية بالبنوك، وبما يفتح المجال لتعريف أشمل للرقابة الداخلية تأسيسا على نوعية و حجم المخاطر المتعلقة بالعمليات وأهمية تطبيق إجراءات احترازية لمواجهتها ، وبحيث يجعلها لا تنحصر فقط في المراجعة الداخلية بل يجب أن تمثل نظاما شاملا للرقابة الداخلية يخضع للتطوير والتقييم الدوري ، فقد تم اعداد التعليمات الرقابية بما يتفق مع احكام القانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ و لائحته التنفيذية وتعديلاته بهدف دعم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك المصرية ، وتمثل تلك التعليمات الحد الأدنى الواجب على البنوك الالتزام به، كما تعتبر هذه التعليمات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٣ أغسطس بشأن حوكمة البنوك مكملتين لبعضهما البعض (البنك المركزي المصري، سبتمبر ٢٠١٤).

وضع الإطار العام الصادر عن وحدة تطبيق مقررات بازل بقطاع الرقابة والاشراف بالبنك المركزي المصري مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك على أنها " العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع اللجان المشكلة بالبنك وكافة العاملين باعتبارهم جزء من المنظومة الرقابة الداخلية بالبنك، وقد أكد هذا الإطار المسئولية المشتركة لكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك تتمثل في اعداد ونشر المعايير اللازمة لتفعيل ثقافة الرقابة الداخلية وإرساء البيئة الرقابية على مختلف المستويات الإدارية بالبنك، بما يجعل كافة العاملين على اختلاف مستوياتهم مدركين لطبيعة دور ومسئولية كل منهم في ضوء سياسة البنك المعتمدة، كما يجب أن تعكس كل من سياسات البنك و ميثاق السلوك و الشرف ، القيم الأخلاقية للبنك أو المجموعة المصرفية بهدف منع العاملين من ارتكاب أي مخالفات او تجاوزات قد تسبب أي

خسائر مادية ومعنوية للبنك، وقد وضع ذلك الإطار توصيفا لمسئوليات مجلس الإدارة و الإدارة العليا بالبنك فيما يخص نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالبنوك. هذا و تتمثل وظائف الرقابة الداخلية وفقا لقواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠١٤ فيما يلي :

الوظيفة الأولى: المراجعة الداخلية.

الوظيفة الثانية: الالتزام.

الوظيفة الثالثة: إدارة المخاطر.

٢- تطوير قواعد الرقابة الداخلية في البنوك المصرية بهدف تحسين فاعليتها.

يعتبر عدم وضع الضوابط المناسبة لمواجهة مخاطر التطور التكنولوجي والتقنيات، وعدم توفير قاعدة مناسبة للتقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك من خلال تحديد محتويات تقرير فاعلية الرقابة الداخلية أو تحديد آلية مناسبة لقياسها من أهم الانتقادات التي تعرضت لها تلك القواعد الرقابية. ويجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من تبني البنك المركزي المصري لجزء كبير من مقررات بازل II وIII والتي تعد من أحدث المقررات الرقابية على البنوك إلا أنها قد شابها بعض الانتقادات والتي جعلت العديد من البنوك والباحثين يطالبون بضرورة اصدار مقررات بازلIV كمحاولة لتجنب بعض السلبيات التي طالت مقررات بازل III (Docherty & Viort, 2014) ، ويرى (Jackson ,2016) أن مقررات بازل IV لن تلغي مقررات بازل III بل سيعتمد عليها في جزء كبير من بنائها إلى جانب اصدار مجموعة من التعديلات اللازمة التي تم انتقائها ضمن مقررات بازل السابقة ، و بالطبع ستقوم بازل IV بفرض المزيد من متطلبات راس المال الي جانب تعديل بعض الجوانب الخاصة بالرقابة الداخلية في البنوك حيث تطالب العديد من البنوك المركزية أن تقوم بازل IV بالتأكيد علي جودة التقارير الصادرة عن البنك خاصة في ظل توقع مطالبة بازل IV بالمزيد من الإفصاحات فيما يخص كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك (Bakare, 2018) .

ويقدم الباحثون فيما يلي بعض المقترحات لتطوير مقررات لجنة بازل الى جانب قواعد الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك المصرية. حيث تناولت تعليمات الرقابة الداخلية في البنوك المصرية عناصر الرقابة الداخلية بالبنوك بكثير من التفصيل، كما اتسمت هذه العناصر بالتوافق مع مقررات بازل وإطار الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSOعام ١٩٩٢، إلا أن العديد من الباحثين قد وجدوا أن مقررات لجنة بازل والتي تلتزم بها البنوك المصرية قد اغفلت بعض الجوانب الأساسية والتي تمثل حجز زاوية في ضمان فاعلية الرقابة الداخلية وهي:

أ- تحديث الإطار المرجعي للرقابة الداخلية لقواعد البنك المركزي المصري ومقررات بازل.

ب- التقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية.

ج- تطوير إدارة المخاطر وتوسيع دائرتها.

د- الاهتمام برأس المال البشري.

ر- وضع ضوابط مناسبة لمواجهة مخاطر التطور التكنولوجي.

أ- تحديث الإطار المرجعي للرقابة الداخلية لقواعد البنك المركزي المصري ومقررات بازل

بعد مرور أكثر من عشرين عام على إصدار الإطار المتكامل للرقابة الداخلية عام ١٩٩٢ حدثت خلالها العديد من التغيرات الهائلة في بيئة الأعمال والتي أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر اعتمادا على التكنولوجيا وكبر حجم التجارة الدولية إلى جانب حدوث العديد من الأزمات المالية وحالات الفشل للمنشآت والتي كانت دافعا لتحسين فاعلية الرقابة الداخلية بالمنشآت. ولهذا قامت لجنة COSOبتحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في مايو ٢٠١٣ بهدف معالجة انتقادات إطار COSO.

وقد أشترط الإطار لتحقيق نظم رقابة داخلية فعالة أن يتم التأكد من أن جميع مكونات الرقابة الداخلية الخمسة والمبادئ السبعة عشر المرتبطة بها حاضرة عند عملية تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية وموجودة بصفة مستمرة خلال عمل نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة، كما وضع الإطار المحدث مجموعة من نقاط التركيز والتي تمثل عدد من الخصائص الهامة التي تميز كل مبدأ وتساعد على تحقيقه. (Bradley P. Lawson, Leah Muriel, & Paula R. Sanders, 2017).

وقد أختار الباحثون الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 2013 كأساس لتحسين فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك المصرية لعدد من الأسباب:-

- حظي إطار COSO 2013 بالقبول العالمي والتزمت به العديد من المنشآت والبنوك العالمية كإطار مرجعي ضمن برامجها الخاصة بالرقابة الداخلية، خاصة وأن الإطار يوفر المرونة الكافية لتطبيقه على أي نوع من منشآت الأعمال سواء كانت بنوك أو شركات مهما كانت صغيرة أو كبيرة الحجم.
- يوفر إطار COSO 2013 مجموعة لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية بالمنشأة من خلال التأكد من وجود وعمل المكونات الخمسة للرقابة الداخلية والمبادئ المرتبطة بها بشكل متكامل وهو ما افتقدته قواعد الرقابة الداخلية في البنوك المصرية.
- أعطى إطار COSO 2013 اهتماما بالغا بفرض الضوابط الرقابية الخاصة بالتطور التكنولوجي والتقنيات التي تحكم بيئة الاعمال بشكل عام والبنوك بشكل خاص وذلك في المبدأ الحادي عشر، على عكس مقررات بازل II و III المطبقة في مصر التي لم تعط اعتبارا كافيا للمخاطر المرتبطة بالتطور التكنولوجي.
- طبقت البنوك المصرية إطار COSO 1992 من خلال تبنيها لمقررات بازل، مما سيسهل ويخفض التكاليف اللازم تحملها للانتقال للإطار الجديد.

- اعتمدت البنوك المصرية على مقررات بازل في إقرارها للرقابة الداخلية واعتمدت تلك المقررات في بنائها على إطار COSO 1992، لذا يرى الباحثون أنه بما أنه قد تم تحديث الأساس الذي تم بناء قواعد الرقابة الداخلية في البنوك المصرية عليه فسيكون من الأولى إعادة تطوير القواعد الرقابية في القطاع المصرفي المصري لتواكب هذا التحديث.
- لضمان فاعلية الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO 2013 يجب أن يتم تدعيمه بإطار كمي لذا تعتبر قواعد الرقابة الداخلية في البنوك المصرية بيئة خصبة لتطبيق الاطار المحدث للرقابة الداخلية نظرا لتوافر القواعد الكمية بشكل كبير ومفصل.

ب-التقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية

قام البنك المركزي المصري متمثلا في قطاع الرقابة و الاشراف وتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري عام ٢٠١١ بالزام البنوك بإصدار البنك لتقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية بالبنك سواء فيما يخص فروعه الداخلية أو الوحدات الخارجية، إلا أن البنك المركزي المصري لم يحدد مفهوما واضحا عن فاعلية الرقابة الداخلية التي يجب التقرير عنها، كما لم يحدد البنك المركزي محتويات تقرير فاعلية الرقابة الداخلية أو مقاييس فاعلية الرقابة الداخلية، مما سيجعل كل بنك يفسر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظره والذي قد يجعل التقرير مضللا في بعض الأحيان وغير قابل للمقارنة مع البنوك الأخرى بسبب اختلاف الأسس التي تم وضع التقرير بناء عليه. حيث أن نظام الرقابة الداخلية الذي يضع في اعتباره الأول الشرح المفصل لمحتويات النظام المختلفة دون الاهتمام بكيفية تقييم كل مكون هو نظام فاقد للفاعلية في حد ذاته(Mafiana, 2013). لذا يرى الباحثون ضرورة تحديد البنك المركزي طريقة مناسبة لقياس فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك.

ترى لجنة بازل أن فاعلية الرقابة الداخلية تتحقق من خلال التزام البنوك بالاحتفاظ بهيكل رأس المال التي أقرته مقررات بازل والحفاظ عليه مما يحمي البنوك من التعرض لأي مشاكل اقتصادية أو ثغرات تطيح بنظام الرقابة الداخلية بالبنك

(Ayagre, Appiah-Gyamerah, & Nartey, 2014) وترجع بازل تمسكها بتلك الرؤية إلى أن نسب رأس المال هي السبيل الأوضح لقياس فاعلية الرقابة الداخلية، إلا أن الباحثون يرى ضرورة عدم الاكتفاء بنسب رأس المال كمؤشر لفاعلية الرقابة الداخلية بالبنوك بل يجب أن تمتد لتشمل المكونات المالية المتمثلة في نسب رأس المال التي يجب الاحتفاظ بها البنك إلى جانب التأكد من المكونات الخمسة التي أقرتها لجنة COSO والمبادئ السبعة عشر المرتبطة بها مجتمعة مع إمكانية الاعتماد على نقاط التركيز التي يوفرها الاطار لتحقيق تلك المبادئ والتي تمكن من قياس فاعلية الرقابة الداخلية بالبنك من خلال قياس العلاقات بين المكونات الخمسة للرقابة الداخلية وهو الرأي التي دعمته العديد من الدراسات من منها دراسة (فهمي،٢٠١٦) .ويرى الباحثون أنه يمكن التقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك من خلال التكامل بين جانبين، الجانب الأول وهو الجانب الكمي الذي يتمثل في نسب رأس المال التي وفرتها مقررات بازل III ،والجانب الثاني والذي يتمثل في الجانب الكيفي الذي يوفره إطار COSO الصادر عام ٢٠١٣ عند تقييم فاعلية الرقابة الداخلية والتقرير عنها. وهذا الرأي يمكن تدعيمه من خلال رؤية معهد المراجعين الداخليين، حيث يرى المعهد ضرورة توفير مقاييس كمية والتي من السهل توفيرها والعمل من خلالها الى جانب توفير عدد من المقاييس الكيفية التي توفر مجموعة من المعلومات المؤثرة بشكل كبير عن أداء المنشأة مقارنة بالمعلومات التي توفرها المقاييس الكمية وحدها (Institute of Internal Auditors, 2010).

وتتمحور فكرة تقييم فاعلية الرقابة الداخلية والتقرير عنها من خلال أربعة إجراءات:

١- **تقييم عناصر الرقابة الداخلية**: وذلك عن طريق قيام الإدارة بالتحقق من وجود وفاعلية كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية والمبادي المتعلقة به، وتحديد أوجه قصور الرقابة الداخلية المتعلق بالمبادئ وتقييم شدة كل منها.

٢-تقييم المبادئ: وذلك من خلال أن تقوم الإدارة بتحديد عدد من الضوابط التي تتخذها لتحقيق كل مبدأ من مبادئ الرقابة الداخلية، على أن يمثل غياب أحد هذه الضوابط قصور في المبادئ المتعلقة به، وبالتالي قصور بالرقابة الداخلية.

٣-**اعداد ملخص لأوجه قصور الرقابة الداخلية:** وهو سجل لكافة أوجه القصور التي تم التعرف عليها في نظام الرقابة الداخلية عند تقييم المكونات أو المبادئ، والجدير بالذكر أن تمارس الإدارة سلطة التقدير الشخصي في حدود ما تقرره القوانين والقواعد واللوائح والمعايير لتقييم شدة قصور الرقابة الداخلية.

٤-**التقييم العام لنظام الرقابة الداخلية:** يلخص قرار الإدارة بشأن وجود وفاعلية كل عنصر من العناصر والمبادئ المتعلقة بها، وعمل العناصر جميعها في تكامل، إلى جانب تحديد شدة أوجه قصور الرقابة الداخلية عند دراستها إجمالا في ضوء العناصر كلها.

ويوفر الشكل التالي العلاقة بين الإجراءات الأربعة التي يمكن اتباعها في تقييم فاعلية الرقابة الداخلية داخل البنك:

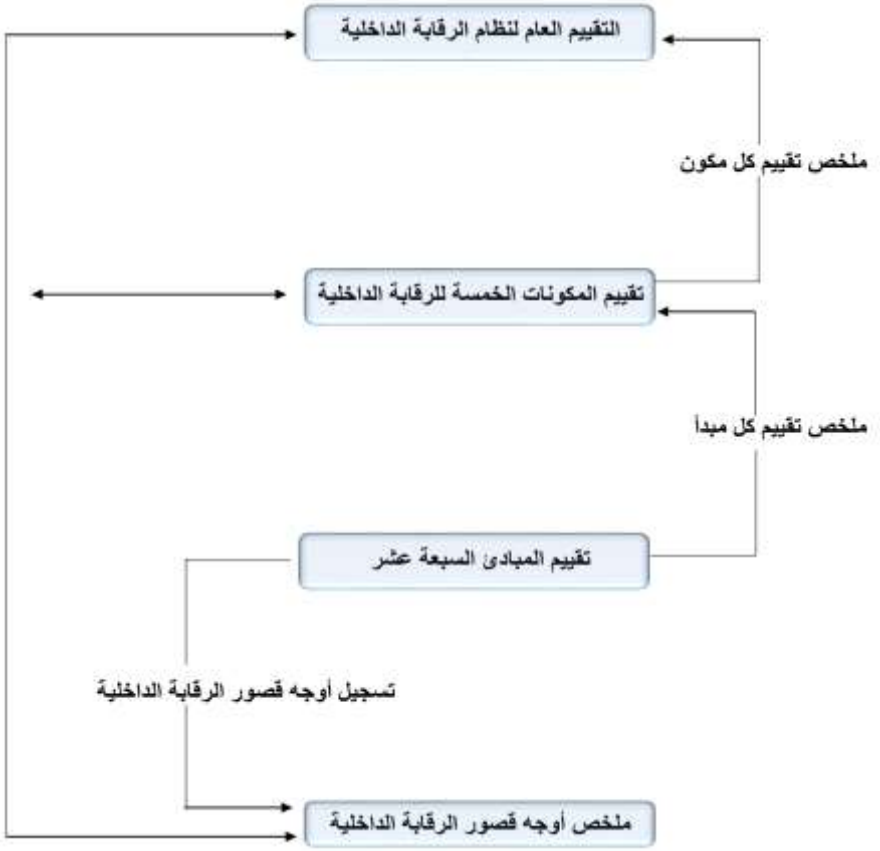

والجدير بالذكر ان إطار COSO قد قام بتوفير عدد من النماذج يمكن استخدامها لتقييم فاعلية كل عنصر او مبدأ متعلق بالرقابة الداخلية يتضح هذا النموذج في الجدول التالي:

المبادئ المرتبطة بعنصر الرقابة الداخلية: (يتم دراسة كل مبدأ على حده)	موجود (نعم / لا)	فعال (نعم / لا)	الشرح (الاستنتاج)
يتم استخدام عدد من الضوابط التي تحددها الإدارة لتحقيق المبادئ كأساس لتقييم فاعلية ووجود المبادئ من عدمها	تقييم شدة أوجه القصور بالرقابة الداخلية، حيث انه اذا قررت الإدارة انه يوجد عجز كبير فلابد أن تستنتج الإدارة أن العنصر غير موجود وغير فعال، وبالتالي عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية		
	هل أوجه القصور تعد عجز كبير (نعم / لا)	الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعويض أوجه القصور و العجز	

ويمكن للبنك أن يقوم البنك بإعداد التقييم العام لفاعلية الرقابة الداخلية من خلال الاستعانة بالنموذج التالي:

التقييم العام لنظام الرقابة الداخلية			
البنك او الجزء من هيكل البنك الذي يخضع للتقييم (البنك ، الفرع ، الوحدة)	**الاعتبارات المتعلقة بمستوي المخاطر الذي تقبله الإدارة**		
الهدف او الاهداف التي يتم مراعاتها لنطاق الرقابة الداخلية الذي يتم تقييمه: **أ-العمليات ب- التقارير جـ - الالتزام**			
	موجود؟ (نعم / لا)	**فعال؟ (نعم / لا)**	**الشرح (الاستنتاج)**
بيئة الرقابة			

تقييم المخاطر			
انشطة الرقابة			
المعلومات و الاتصال			
انشطة المتابعة			
هل جميع العناصر تعمل معا بطريقة متكاملة؟ من خلال تقييم إن كانت توجد مجموعة من أوجه قصور الرقابة الداخلية إن جمعت معا في العناصر المختلفة فسوف تمثل عجزا كبيرا، وفي حالة إذا تقرر أنه يوجد عجز كبير ، فيجب علي الإدارة ان تستنتج أن نظام الرقابة الداخلية غير فعال.			
هل نظام الرقابة الداخلية فعال ككل؟ (نعم/لا)			

ج- تطوير إدارة المخاطر واتساع دائرتها

تعتبر وظيفة إدارة المخاطر التي تعتبر أحد المحاور الرئيسية لتحقيق الرقابة الداخلية في البنوك المصرية وقد أعتمد البنك المركزي المصري على مقررات بازل II ومقررات بازل III في إدارة المخاطر الخاصة بالبنوك، إلا أن تلك الجهود يمكن تدعيمها من خلال بعض التوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

جعل إدارة المخاطر هى محور اهتمام البنك.

سعت النظم المصرفية خلال مرحلة اعادة البناء بعد الازمة المالية العالمية الى زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر الا أن هذه الجهود قد فشلت بسبب استمرار الثقافة المؤسسية في البنوك في سيطرة إدارة التسويق على المكاتب الامامية في البنك، حيث يلعب مسئولي ادارة المخاطر الدور الثاني في المكاتب الامامية عند تحديد استراتيجية العمل مقتصرا على كبح جماح ادارات التسويق أو تحقيق التوازن بين الربحية

والمخاطر على أقصى تقدير. ولحل هذه المشكلة يجب إعادة هيكلة البنوك من خلال وضع مسئولي ادارة المخاطر في واجهة وضع الاستراتيجية (Dayal, Grasshoff, Jackson, Morel, & Neu, 2011).

اتساع دائرة إدارة المخاطر.

يرى العديد من الباحثين أن مقررات بازل II وبازل III تحتاج إلى المزيد من الافصاحات فيما يخص كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت خاصة بالنتائج المالية أو غير المالية (Amorello,2016)، (Jackson,2016) ، وهو ما طالب به (Bakare,2018) أن يتم تعديله في مقررات بازل III أو من خلال إصدار مقررات بازل IV.

ومن هنا يقترح الباحثون الاعتماد على إطار COSO 2013 عند تقييم المخاطر، حيث كان لإطار COSO 2013 دور فعال في فرض الرقابة الداخلية على البنوك (عودة،٢٠١٦)، وبناء عليه يقترح إطار الرقابة الداخلية COSO 2013 بأن تقوم الإدارة بتحديد أهدافها قبل تقييم المخاطر. وتقوم الإدارة بتحديد عدد من الأهداف في فئات تتعلق بعضها بالعمليات والتقارير والالتزام ويجب أن تكون هذه الأهداف على درجة كافية من الوضوح حتى يمكن التعرف على المخاطر التي تهدد هذه الأهداف وتحليل هذه المخاطر، ومن هنا يرى الباحثون أنه يمكن تحقيق الهدف المرجو من تطوير مقررات بازل III من خلال الاعتماد على إطار COSO 2013.

د-الاهتمام برأس المال البشري

أثبتت الازمة المالية العالمية أن أحد اسباب فشل إدارة المخاطر كانت غياب حوكمة بعض البنوك وعلى الرغم من وجود اعتقاد سائد أن القطاع المصرفي والمخاطر المتعلقة به هي ملخص لحسابات احصائية ،ولكن في الحقيقة يعتبر العاملون هم قلب القطاع المصرفي ولذلك فإن القطاع المصرفي ومخاطر البنك هي عبارة عن نتائج لسلوك العاملين، حيث ان جميع الاصدارات تعاملت مع كيفية تقييم

الاصول بأوزان مخاطرها، نسب رأس المال، المخاطر التشغيلية، أطر الرقابة الداخلية وما يشابها ولكن تلك الاصدارات تجاهلت حقيقة أن العاملين هم من يحددون كيفية توفير الخدمات للعملاء، وماهي المخاطر التي يمكن تحملها، وما إذا كانت القرارات صحيحة أم خاطئة. ولذلك تعتبر كفاءة العاملين هي المحرك الاساسي للرقابة الداخلية الفعالة ونظام الحوكمة الفعال، ولذلك تسعى البنوك لتعيين اشخاص يمتلكون الكفاءة الكافية بهدف تحقيق إدارة فعالة وتحقيق استراتيجية البنك ومحاسبتهم عن مدى تحقيقها. يعتبر الحصول على هذا النوع من الكفاءات للعمل في القطاع المصرفي تحديا كبيرا كما أنه يتطلب العديد من الحوافز ونظم الترقية، وتكمن خطورة عدم توافر الكفاءة اللازمة من العاملين الى احتمالية قيام هؤلاء العاملون بالتحمل عن عمد لمخاطر تفوق المخاطر المقبولة في البنك، أو التحمل الغير متعمد لمخاطر مبالغ بها نتيجة الفهم الخاطئ لطبيعة المخاطر، إلى جانب انخفاض الدور القيادي ، واختفاء المحاسبة عن المسئولية أو التفويض المبالغ فيه، وترك نقاط الضعف في الرقابة دون أو علاج أو تغطية، واساءه استخدام السلطة .وتعتبر الامثلة السابقة هي دليل على انخفاض الرقابة الداخلية في البنك(Odhong, Were, & Omolo, 2014).
وبمعالجة تلك الامثلة يمكن زيادة فاعلية وكفاءة الاداء البنكي، هذا إلى جانب وجود علاقة طردية بين كفاءة رأس المال البشري وفاعلية إدارة المخاطر بالبنك وجودة رأس المال به (Zheng, Gupta, & Ul-Huq, 2018).

ويجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام برأس المال البشري هو أحد المحاور الرئيسية التي أوصت بها لجنة COSO في أطار إدارة المخاطر Enterprise Risk Management الصادر عام ٢٠١٧ حيث اعتبرته اللجنة احد أهم المحاور التي يجب أن تهتم بها مجلس الإدارة والإدارة العليا عند إرساء قواعد الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمنشأة، كما أقر إطار الرقابة الداخلية COSO 2013 كيفية ترسيخ الاهتمام برأس المال البشري من خلال العمل على مستويين(COSO,2013):

المستوى الأول: أن يتمتع أعضاء المجلس بالخبرات اللازمة:

يحدد مجلس الإدارة ويقوم دوريا بتقييم المهارات والخبرات اللازمة التي يجب أن يمتلكها أعضاؤه ليتمكنوا من ممارسة مسئوليتهم الإشرافية والتي تشمل مراجعة أنشطة الإدارة وعرض آراء بديلة والتصرف حيال أي مخالفات واضحة أو محتملة، كما أنه من الضروري أن يتضمن المجلس أعضاء مستقلين وذلك لأن وجود أعضاء مستقلين بالمجلس يمتلكون الخبرات المعنية يوفر الحيادية اللازمة، والتشكك السليم، والتقييم غير المنحاز. وتشمل الخبرة والمعرفة التي يجب على أعضاء المجلس امتلاكها ما يلي:

- عقلية الرقابة الداخلية (مثل كيفية التعرف على المخاطر والاستجابة لها، وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية)
- معرفة السوق والقطاع والمنشأة (معرفة المنتجات/الخدمات، سلسلة إضافة القيمة، قاعدة العملاء، المنافسين)
- الخبرة المالية بما في ذلك الخبرة بالتقارير المالية والخبرة القانونية مثل فهم القوانين التي تخضع لها المنشأة.
- الخبرة الاجتماعية والبيئية (مثل فهم التوقعات والأنشطة الاجتماعية والبيئية)
- النظم والتكنولوجيا (مثل فهم النظم المهمة والتحديات والفرص التقنية)

المستوى الثاني: الالتزام بجذب وتطوير الموظفين الأكفاء والمحافظة عليهم وذلك من خلال ما يلي:

تحديد السياسات والممارسات:

إن تحديد السياسات والممارسات يؤدي إلى التركيز على الكفاءة في كافة مستويات العمل، بداية من مجلس الإدارة والإدارة العليا، ونزولا إلى المستويات الإدارية المختلفة. ويعمل الالتزام بذلك على تسهيل قياس تحقيق الأهداف على كافة

المستويات، ولدي مقدمي الخدمات الخارجيين بتحديد الطريقة التي ينبغي بها تنفيذ العمليات والمهارات والسلوكيات التي يجب اتباعها.

تقييم الكفاءات والتعامل مع أوجه النقص:

يقيم مجلس الإدارة والإدارة الكفاءات في كافة المستويات الإدارية ولدى مقدمي خدماتها الخارجيين في ضوء السياسات والممارسات المقررة، وتتخذ الاجراءات اللازمة للتعامل مع أوجه النقص التي قد تنشأ في مستويات الموظفين أو الخبرة أو في عدة عوامل أخرى. وتتحمل الإدارة مسئولية التصرف حيال أوجه النقص المذكورة في وقت مناسب.

جذب وتطوير والمحافظة على الموظفين:

توفر المنشأة التوجيه والتدريب اللازم لجذب وتطوير والمحافظة على ما يكفي من الموظفين ومقدمي الخدمات الخارجيين الاكفاء لدعم وتحقيق اهدافها.

ويقع علي إدارة البنك مسئولية كبيرة تتمثل في التأكد من امتلاك العاملين بالبنك و خاصة العاملين بالمكاتب الأمامية الوعي الكافي بحركة رأس المال في البنك، حيث يري (Schneider, Schröck, Koch,& Schneider, 2017) أن العاملين بالمكاتب الأمامية في العديد من البنوك لا يملكون الفهم العميق للحركات المالية المؤثرة في هيكل رأس المال الخاص بالبنك ، و بناء علية فإن علي ادارة البنك مسئولية بناء إدارة مخاطر داخل البنك قادرة علي إدارة راس مال البنك وقادرة علي توفير قواعد واضحة وملائمة للعاملين في البنك تساعدهم علي التعامل مع أصول البنك التي تتعرض للمخاطر، وتوفير الأدوات والتدريب اللازم للعاملين بالخط الأمامي في البنك تمكنهم من حساب تأثير الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها لكل نشاط يتعامل به البنك وجعل كفاية رأس المال محركا اساسيا في اتخاذ القرارات.

تخطيط ووضع خطط الطوارئ:

تقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بتطوير خطط للطوارئ لتوزيع المسئوليات المهمة للرقابة الداخلية ويتم خصوصا تحديد خطط لخلافة المسئولين التنفيذيين المهمين ويتم تدريب المرشحين وتوجيههم للقيام بالدور المستهدف.

وضع الضوابط المناسبة لمواجهة مخاطر التطور التكنولوجي.

يواجه القطاع المصرفي المصري تحديات كبيرة في ظل التطور الهائل للتكنولوجيا المستخدمة في البنوك نتيجة لما تفرزه من مخاطر تؤثر سلبيا على أنشطة البنوك وعلى عمل المراجع (محمد،٢٠١١)، كما قد يكون التطور التكنولوجي سببا في ارتفاع تكاليف إقرار الرقابة الداخلية في البنوك (Shi & Wang, 2014). ومن هنا تظهر حاجة القطاع المصرفي إلى توفير أنشطة رقابية تواكب التغيرات التكنولوجية (عودة،٢٠١٦)،خاصة بعد مطالبة العديد من البنوك المركزية وخاصة بنوك الاتحاد الأوروبي أن تلقي بازل IV المزيد من الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات خاصة في ظل حرصها على أن يمتلك موظفي البنوك الأدوات التكنولوجية اللازمة لحساب تأثير الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها على رأس مال البنك في كل عملية يتعامل معها موظفي البنوك (Bakare,2018). وقد أشار العديد من الباحثين إلى إمكانية الاعتماد على إطار COSO 2013 عند إقرار قواعد الرقابة الداخلية على التطور التكنولوجي في البنوك (Aref,2018)، ويرجع ترشيح إطار COSO 2013 لهذا الدور إلى وجود مبادئ ونقاط تركيز واضحة وصريحة تخص التكنولوجيا وليست ضمنية كما كان الحال في إطار COSO القديم، ويمكن للبنك أن يعتمد على النموذج الذي وفرته لجنة COSO 2013 في التأكد من فاعلية ضوابط الرقابة على مخاطر التطور التكنولوجي وفقا للنموذج التالي:

نموذج تقييم فاعلية ضوابط الرقابة على مخاطر التطور التكنولوجي		
وصف وجه القصور بالرقابة الداخلية فيما يخص الرقابة على التطور التكنولوجي وفقا لاختبار امتلاك البنك للضوابط التالية:	تقييم البنك المبدئي لوجه القصور	
١-تحديد العلاقة بين استخدام التقنيات في الأعمال والضوابط العامة للتقنيات ٢-تأسيس أنشطة رقابية مرتبطة بالبنية التحتية للتقنيات ٣-تأسيس أنشطة رقابة مرتبطة بعملية الإدارة الأمنية ٤-تؤسس أنشطة رقابة مرتبطة بعملية الحصول على التقنيات وتطويرها وصيانتها	هل يعد العجز كبير (نعم / لا)	كيفية تعويض هذا العجز
في حالة وجود مجموعة من أوجه القصور في الرقابة الداخلية علي التكنولوجيا فهل سوف تمثل عجزا كبيرا (نعم / لا) إذ تقرر انه يوجد عجز كبير فلابد أن تستنتج الإدارة أن الرقابة على مخاطر التطور التكنولوجي غير موجودة و غير فعالة		
هل ضوابط الرقابة الداخلية علي التطور التكنولوجي موجودة (نعم / لا)		
هل ضوابط الرقابة الداخلية علي التطور التكنولوجي فعالة (نعم / لا)		

ثالثا: الدراسة الميدانية

تم تصميم قائمة استقصاء للاعتماد عليها كمصدر رئيسي لجمع البيانات اللازمة لاختبار مدى إيجابية التكامل المقترح بين تطوير مقررات بازل والاطار المتكامل للرقابة الداحلية الصادر عن لجنة COSO 2013 على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية. حيث تم اختيار عينة تضم مسئولي المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر بالبنوك الحكومية التي تضم البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك

القاهرة، إلى جانب عدد من البنوك الاستثمارية التي تشمل بنك مصر ايران للتنمية، بنك بلوم مصر ،بنك عودة، بنك الكويت الوطني، بنك الامارات دبي، بنك الإسكندرية، البنك التجاري المغربي وفا بنك، بنك الاستثمار العربي، البنك العربي الافريقي الدولي، بنك كريدي اجريكول، بنك قناة السويس، بنك قطر الوطني الأهلي. وقد ضمت العينة عدد من البنوك المسجلة بالبورصة المصرية وأخرى غير مسجلة. يعرض الجدول التالي التوزيع التكراى لعينة الدراسه، ويتضح من الجدول ان نسبة ٣٩.٨% من إجمالى العينة من البنوك المسجله فى البورصه، ونسبة ٦٦.٣% من عينه الدراسة من البنوك الاستثمارية، ونسبة ٤٠.٨٢% من إجمالى العينة سنوات خبرتهم من ٥ لأقل من ١٠ سنوات.

التوزيع التكراى لعينة الدراسه (n=98)

البيـــان		التكرار	النسبه %
الإدراج في البورصة المصرية	غير مدرج	٥٩	٦٠.٢٠
	مدرج	٣٩	٣٩.٨
نوع البنك	استثماري	٦٥	٦٦.٣٠
	حكومى	٣٣	٣٣.٧
سنوات الخبره	أقل من ٥ سنوات	٣٦	٣٦.٧٣
	من ٥ لأقل من ١٠ سنوات	٥٩	٦٠.٢٠
	١٠ سنوات فأكثر	٣٩	٣٩.٨

١- <u>إختبارات الفروض وتحليل النتائج:</u>

أ-إختبار وتحليل الفرض الأول:

" يؤثر تطبيق مقررات بازل على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية "

لإختبار هذا الفرض ، تم إستخدام الإنحدار المتدرج، ويعرض جدول رقم (١) تقديرات نموذج الإنحدار المتدرج لإنحدار المتغير التابع (متوسط أراء عينة الدراسة حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية) على المتغيرات المستقلة (تطبيق مقررات بازل)، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الإنحدار المقدرة من خلال قيمة F (٢٩.١٥٠)، وقيمة (Sig =٠.٠٠٠) أقل من مستوى معنوية ١% ، إلى جانب معنوية معاملات الإنحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ٥% ، كما يتضح ان أهم عناصر تطبيق مقررات بازل التى تؤثر فى فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية حسب ترتيب دخولها فى النموذج هى:

- تشمل مقررات بازل كافة العناصر التي يحتاجها البنك لإقرار فاعلية الرقابة الداخلية لديه.
- يمكن تحديد مستوى فاعلية الرقابة الداخلية من خلال كفاية رأس المال لدى البنك.
- يساهم تطبيق البنك لمقررات بازل في تخفيض تكاليف الانتقال إلى المقررات اللاحقة للجنة بازل.
- ينشر البنك نشرات دورية لشرح القوانين واللوائح الخاضع لها البنك.
- تتم عملية تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل متواصل.

وتفسر ٦١.٣% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط أراء عينة الدراسة حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية). كما يتضح من الجدول أن إشارات معاملات الإنحدار موجبه مما يدل على وجود علاقة طرديه بين المتغيرات المستقله في النموذج وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية، مما

يعني تحسن فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية من خلال تطبيق مقررات بازل.

جدول رقم (١)

تقديرات نماذج الإنحدار المتدرج

معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات			
			β	t	Sig.
٠.٦١٣	٢٩.١٥٠ (٠.٠٠٠)	الثابت	١.٥٩٥	٩.٣٩٢	٠.٠٠٠
		تشمل مقررات بازل كافة العناصر التي يحتاجها البنك لإقرار فاعلية الرقابة الداخلية لديه.	٠.١٨٤	٦.٣٠٦	٠.٠٠٠
		يمكن تحديد مستوى فاعلية الرقابة الداخلية من خلال كفاية رأس المال لدى البنك.	٠.٠٨٣	٣.٤٢	٠.٠٠١
		يساهم تطبيق البنك لمقررات بازل في تخفيض تكاليف الانتقال إلى المقررات اللاحقة للجنة بازل.	٠.١٢٤	٤.٢٤٥	٠.٠٠٠
		ينشر البنك نشرات دورية لشرح القوانين واللوائح الخاضع لها البنك.	٠.٠٧٢	٢.٧٩٣	٠.٠٠٦
		تتم عملية تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل متواصل.	٠.٠٦٥	٢.٤٤٥	٠.٠١٦

مما سبق يتضح صحة الفرض الاول:" يؤثر تطبيق مقررات بازل على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك.

ب- إختبار وتحليل الفرض الثاني:

" يؤثر إستخدام الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية "

تم إستخدام الإنحدار المتدرج لإختبار هذا الفرض، حيث يعرض جدول رقم (٢) تقديرات نموذج الإنحدار المتدرج لإنحدار المتغير التابع (متوسط أراء عينة الدراسة حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية) على المتغيرات المستقلة (إستخدام الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO)، وتظهر معنوية نموذج الإنحدار المقدرة من خلال قيمة F (٣٠.٣٥٥)، وقيمة (Sig =٠.٠٠٠)، ومعنوية معاملات الإنحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ٥%، كما يتضح أن أهم عناصر الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO التي تؤثر فى فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية حسب ترتيب دخولها فى النموذج هى:

- يمكن الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبنك من خلال التأكد من أن عناصر الرقابة الداخلية حاضرة وموجودة بصفة مستمرة.
- يجب أن يشمل نظام الرقابة الداخلية على أدوات تساعد على إدارة مخاطر البنك.
- يجب أن تكون مبادئ الرقابة الداخلية واضحة وغير ضمنية لتحسين فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقوم إدارة المخاطر بتحديد الإطار المرجعي الذي تستند عليه الرقابة الداخلية في البنك.
- لا يقتصر نظام الرقابة الداخلية على التأكيد على الالتزام بالقواعد والتعليمات بل يجب أن يمتد لتوفير أدوات تساعد على تقييم مخاطر البنك.
- لابد أن يتصف الإطار المرجعي للرقابة الداخلية بالمرونة اللازمة لإقرار الرقابة الداخلية.
- يحتاج البنك لأسس لتقييم فاعلية التقارير غير المالية الصادرة عن البنك.

- وجود مبادئ ترتبط بكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية يسهل من عملية فرض الرقابة.

وتفسر ٧٣.٢% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط أراء عينة الدراسة حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية).

ويوضح الجدول أن إشارات معاملات الإنحدار موجبه مما يدل على وجود علاقة طرديه بين المتغيرات المستقله في النموذج وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية، بمعنى اخر زيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية عند إستخدام الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 2013.

جدول رقم (٢)

تقديرات نماذج الإنحدار المتدرج

معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات			
			β	t	Sig.
٠.٧٣٢	٣٠.٣٥٥ (٠.٠٠٠)	الثابت	١.٠١٦	٥.٥١٣	٠.٠٠٠
		يمكن الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبنك من خلال التأكد من أن عناصر الرقابة الداخلية حاضرة وموجودة بصفة مستمرة.	٠.٠٩٢	٤.٤٠٧	٠.٠٠٠
		يجب أن يشمل نظام الرقابة الداخلية على أدوات تساعد على إدارة مخاطر البنك.	٠.٠٩٣	٢.٧٢٢	٠.٠٠٨
		يجب أن تكون مبادئ الرقابة الداخلية واضحة وغير ضمنية لتحسين فاعلية الرقابة الداخلية.	٠.٠٨١	٢.٨٠٠	٠.٠٠٦

معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات			
			β	t	Sig.
		تقوم إدارة المخاطر بتحديد الإطار المرجعي الذي تستند عليه الرقابة الداخلية في البنك.	٠.٠٦٦	٣.٠٤٣	٠.٠٠٣
		لا يقتصر نظام الرقابة الداخلية على التأكيد على الالتزام بالقواعد والتعليمات بل يجب أن يمتد لتوفير أدوات تساعد على تقييم مخاطر البنك.	٠.٠٧٩	٢.٧٦٣	٠.٠٠٧
		لابد أن يتصف الإطار المرجعي للرقابة الداخلية بالمرونة اللازمة لإقرار الرقابة الداخلية.	٠.٠٩٢	٢.٦٧٢	٠.٠٠٩
		يحتاج البنك لأسس لتقييم فاعلية التقارير غير المالية الصادرة عن البنك.	٠.٠٦٥	٢.٨٩٤	٠.٠٠٥
		وجود مبادئ ترتبط بكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية يسهل من عملية فرض الرقابة.	٠.٠٥٠	٢.١٣٣	٠.٠٣٦

مما سبق يتضح صحة الفرض الثاني:" يؤثرإستخدام الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية ".

ج-إختبار وتحليل الفرض الثالث:

"يؤثر التكامل المقترح بين تطوير مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية "

قام الباحثون بإستخدام الإنحدار المتدرج لإختبار هذا الفرض، ويعرض جدول رقم (٣) تقديرات نموذج الإنحدار المتدرج لإنحدار المتغير التابع (متوسط أراء عينة الدراسة حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية) على المتغيرات المستقلة (تطبيق مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO)، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الإنحدار المقدرة من خلال قيمة F (٣١.٢٢٠)، وقيمة (Sig =٠.٠٠٠)، كما يتضح معنوية معاملات الإنحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ٥% ، وفيما يلي أهم عناصر التكامل المقترح بين مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO التى تؤثر فى فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية حسب ترتيب دخولها فى النموذج هى:

- تشمل مقررات بازل كافة العناصر التي يحتاجها البنك لإقرار فاعلية الرقابة الداخلية لديه.
- يمكن الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبنك من خلال التأكد من أن عناصر الرقابة الداخلية حاضرة وموجودة بصفة مستمرة.
- يجب أن تكون مبادئ الرقابة الداخلية واضحة وغير ضمنية لتحسين فاعلية الرقابة الداخلية.
- لابد أن يتصف الإطار المرجعي للرقابة الداخلية بالمرونة اللازمة لإقرار الرقابة الداخلية.
- يمكن تحديد مستوى فاعلية الرقابة الداخلية من خلال كفاية رأس المال لدى البنك.

- تتحقق فاعلية الرقابة الداخلية في البنك من خلال وجود وفاعلية كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية والمبادئ المرتبطة بها وعملها معا بشكل متكامل.
- يحتاج البنك لأسس لتقييم فاعلية التقارير غير المالية الصادرة عن البنك.
- وجود مبادئ ترتبط بكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية يسهل من عملية فرض الرقابة.
- تقوم الإدارة بإعداد تقارير عن مدى الالتزام بقواعد بازل وتأثيرها على فاعلية الرقابة الداخلية.
- يساهم الالتزام بمقررات بازل على تخفيض المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- لا يقتصر نظام الرقابة الداخلية على التأكيد على الالتزام بالقواعد والتعليمات بل يجب أن يمتد لتوفير أدوات تساعد على تقييم مخاطر البنك.

وتفسر ٨٠.٠% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط أراء عينة الدراسة حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية).

ويتضح من الجدول أن إشارات معاملات الإنحدار موجبه مما يدل على وجود علاقة طرديه بين المتغيرات المستقله في النموذج وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية، بمعنى اخر مساهمة تطبيق التكامل المقترح بين مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO في تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية.

ويتضح مما سبق زيادة القدرة التفسيريه للنموذج في حاله التكامل المقترح بين مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO عنه في حاله تطبيق مقررات بازل أو الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO كل على حده.

جدول رقم (٣)

تقديرات نماذج الإنحدار المتدرج

معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات			
			β	t	Sig.
٠.٨٠	(٣١.٢٢٠) (٠.٠٠٠)	الثابت	٠.٨٥٢	٥.٠٠٤	٠.٠٠٠
		تشمل مقررات بازل كافة العناصر التي يحتاجها البنك لإقرار فاعلية الرقابة الداخلية لديه.	٠.٠٨٤	٣.٣٩٩	٠.٠٠١
		يمكن الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبنك من خلال التأكد من أن عناصر الرقابة الداخلية حاضرة وموجودة بصفة مستمرة.	٠.٠٨	٤.٢٨٢	٠.٠٠٠
		يجب أن تكون مبادئ الرقابة الداخلية واضحة وغير ضمنية لتحسين فاعلية الرقابة الداخلية.	٠.٠٥٨	٢.٢٣٦	٠.٠٢٨
		لابد أن يتصف الإطار المرجعي للرقابة الداخلية بالمرونة اللازمة لإقرار الرقابة الداخلية.	٠.٠٨٩	٢.٨٣١	٠.٠٠٦

معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات	معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات
٠.٨٠	(٣١.٢٢٠) (٠.٠٠٠)	يمكن تحديد مستوى فاعلية الرقابة الداخلية من خلال كفاية رأس المال لدى البنك.	٠.٠٥٤	٢.٨٤١	٠.٠٠٦
		تتحقق فاعلية الرقابة الداخلية في البنك من خلال وجود وفاعلية كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية والمبادئ المرتبطة بها وعملها معا بشكل متكامل.	٠.٠٥٣	٢.٢٠٤	٠.٠٣٠
		يحتاج البنك لأسس لتقييم فاعلية التقارير غير المالية الصادرة عن البنك.	٠.٠٥٦	٢.٨٠٧	٠.٠٠٦
		وجود مبادئ ترتبط بكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية يسهل من عملية فرض الرقابة.	٠.٠٥٣	٢.٦٠٨	٠.٠١١
		تقوم الإدارة بإعداد تقارير عن مدى الالتزام بقواعد بازل وتأثيرها على فاعلية الرقابة الداخلية.	٠.٠٥٦	٢.٤٦٣	٠.٠١٦
		يساهم الالتزام بمقررات بازل على تخفيض المخاطر التي يتعرض لها البنك.	٠.٠٥٣	٢.٢٩٩	٠.٠٢٤
		لا يقتصر نظام الرقابة الداخلية على التأكيد على الالتزام بالقواعد والتعليمات بل يجب أن يمتد لتوفير أدوات تساعد على تقييم مخاطر البنك.	٠.٠٥٢	٢.٠٤٩	٠.٠٤٤

مما سبق يتضح صحة الفرض الثالث:"يؤثر التكامل المقترح بين تطوير مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية"

رابعا : مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول الباحثون في هذا الجزء النتائج_التي تم التوصل إليها بناء علي التحليل الإحصائى للبيانات، كما سيعرض الإنعكاسات التطبيقية والعملية للنتائج علي فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك المصرية، بالإضافة إلي ذلك يقدم الباحثون بعض التوصيات للجهات المستفيدة من الدراسة، وسوف يتم عرض ذلك علي النحو التالي:

مناقشة نتائج الدراسة :

تحقيقا لأهداف الدراسة وضع الباحثون ثلاثة فروض للتعرف علي مدي صحتها أو عدم صحتها وقد كانت نتائج إختبارات الفروض علي النحو التالي:

١-فيما يتعلق بإختبار الفرض الأول

ينص الفرض الأول على "يؤثر تطبيق مقررات بازل علي تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك المصرية"

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق مقررات بازل وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك، وذلك من خلال مساهمة مقررات بازل في تخفيض المخاطر التى يتعرض لها البنك وذلك من خلال قيام مقررات بازل بعملية تقييم للمخاطر بشكل متواصل مما يساهم في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية إلى جانب توفير رأس المال الكافى لمواجهة هذة المخاطر، حيث يمكن القول أن مقررات بازل تحتوى على العناصر التي يحتاجها البنك لإقرار فاعلية الرقابة الداخلية من الناحية الكمية، وقد دعمت الدراسة حاجة مقررات بازل إلى عدد من القواعد الكيفية تساهم في دعم تلك المقررات في فرض الرقابة الداخلية في البنوك ويرجع ذلك إلى وأنه على الرغم من مساهمة مقررات بازل المطبقة في البنوك المصرية في توفير ضوابط مناسبة لتحقيق الرقابة الداخلية إلا أنها لا تشمل كافة العناصر اللازمة التي يحتاجها البنك لإقرار فاعلية الرقابة الداخلية لديه، خاصة وأن الأداء المالي للبنك أو الاحتفاظ

برأس مال مناسب لا يعتبر ضمانا لتغطية كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقا لنتائج الدراسة.

كما أوضحت الدراسة أن البنوك المصرية تمتلك ميزة تنافسية في تبنى أي مقررات لاحقة للجنة بازل نتيجة لإمتلاكها القاعدة اللازمة لتطبيق تلك المقررات بسبب تبني البنوك المصرية لمقررات بازل الحالية.

٢- فيما يتعلق بإختبار الفرض الثاني:-

ينص الفرض الثاني على "يؤثر إستخدام الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO على تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية"

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إستخدام الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 2013 وزيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية.

حيث يوفر إطار COSO أساس واضح لتقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية من خلال تأكد البنك من وجود و عمل المبادئ السبعة عشر الخاصة بالرقابة الداخلية بصفة مستمرة، وقد دعمت نتائج الدراسة هذه النقطة، حيث أنه وفقا لنتائج الدراسة يمكن الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنك من خلال التحقق من مدى توافر وعمل كافة عناصر الرقابة الداخلية ومبادئها والتي يمكن اعتبارها أدوات تساعد على إدارة مخاطر البنك، كما أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة أن تكون مبادئ الرقابة الداخلية وغير ضمنية لكي تحقق الهدف المرجو منها ويعتبر هذا الجانب إحدى مميزات إطار COSO 2013 على عكس قواعد البنك المركزي المصري التي تشير نتائج الدراسة بأنها قواعد إجمالية إلى حد ما وتحتاج للمزيد من التفصيل و التوضيح.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود وجه قصور في فرض الرقابة الداخلية في البنوك المصرية يتمثل في عدم قيام بعض البنوك بتحديد الإطار المرجعي الذي يعتمد عليه البنك في إقرار الرقابة الداخلية والتي يمكن مواجهتها من خلال الاعتماد

على إطار COSO 2013 خاصة في ظل إعتبار الإطار من أحدث الإطارات فيما يخص الرقابة الداخلية، مما يعنى إلمامه بالعديد من التغيرات في بيئة الأعمال، ويتسم إطار COSO 2013 بالشمولية و المرونة اللازمة لإقرار الرقابة الداخلية و إلمامه بكلا من التقارير المالية و غير المالية التى يمكن أن يصدرها البنك والتي يحتاج البنك إلى أسس لتقييم فاعلية هذا النوع التقارير وفقا لنتائج الدراسة.

٣-فيما يتعلق بإختبار الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث علي " يؤثر التكامل المقترح بين تطوير مقررات بازل و الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO علي تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية للبنوك المصرية"

و توصلت نتيجة الدراسة إلي وجود علاقة طردية بين التكامل المقترح بين تطوير مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية في البنوك المصرية ، كما توصلت الدراسة إلي زيادة قوة العلاقة الطردية بين التكامل المقترح و فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك مقارنة بتأثير كل من مقررات بازل والإطار المتكامل علي فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك المصرية كل علي حده، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب وفقا لنتائج الدراسة وهي:

أ-يمكن ضمان فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك المصرية من خلال توفير قواعد كمية وتوفير قواعد كيفية لفاعلية الرقابة الداخلية وهو ما يوفره هذا التكامل.

ب-تساهم مقررات بازل في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك من خلال التقييم المستمر للمخاطر التي يتعرض لها البنك وتوفير رأس المال الكافي لمواجهتها.

ج-يساهم قيام إدارة البنك بإعداد تقارير عن مدى الإلتزام بقواعد بازل وتأثيرها على فاعلية الرقابة الداخلية في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها البنك.

د-إمكانية تحديد مستوى فاعلية الرقابة الداخلية في البنك من خلال كفاية رأس المال لدى البنك.

هـ-يعتبر تحديد إطار COSO 2013 كإطار مرجعي للرقابة الداخلية حل مناسب لمواجهة قصور بعض البنوك في تحديد إطار شامل ومرن كإطار مرجعي لاقرار الرقابة الداخلية لديها، حيث يوفر الإطار عدد من المبادئ الواضحة وغير الضمنية التي تناسب فرض الرقابة الداخلية في البنوك والتي من خلالها يمكن الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنك' خاصة وأن نتائج الدراسة تشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية لا يقتصر على مجرد الالتزام بالقواعد والتعليمات بل يجب أن تمتد لتشمل توفير النظام لأدوات تساعد على تقييم مخاطر البنك.

و-يوفر إطار COSO 2013 آلية مناسبة لتقييم فاعلية التقارير غير المالية الصادرة عن البنك والتي تؤثؤ بشكل كبير على قرارات المستخدمين خاصة في ظل إهتمام البنوك بالتقارير المالية على حساب التقارير غير المالية وفقا لنتائج الدراسة.

ي-تعتبرمخاطر التطور التكنولوجي من أهم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي والتي يجب على البنوك مواجهتها ويوفر إطار COSO 2013 المبادئ والأدوات المناسبة التي يمكن استخادمها في مواجهة هذا النوع من المخاطر.

الانعاكاسات النظرية والتطبيقية لنتائج الدراسة.

يهدف هذا الجزء إلى توضيح أهمية نتائج هذه الدراسة في تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية وسوف يستعرضها الباحثون في عدة نقاط كما يلي:

أ-يساهم تبني البنوك المصرية للتكامل بين مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO 2013 في توفير أساس قادر على مواجهة التغيرات الهائلة في بيئة الأعمال إلى جانب توفير قاعدة تعتمد على أسس كمية وكيفية

لإقرار الرقابة الداخلية في البنوك بدلا من الاكتفاء برؤية واحدة لاقرار الرقابة الداخلية في البنوك.

ب-تحدد الدراسة مفهوما واضحا لفاعلية الرقابة الداخلية وكيفية تقييمها والتقرير عنها وذلك من خلال الاعتماد على قواعد مقررات بازل في تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي يستخدمها لتوفير رأس مال كافي لمواجهة تلك المخاطر كمؤشر لفاعلية الرقابة الداخلية إلى جانب القواعد الكيفية التي يوفرها الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 2013.

ج- يحتل مسئولي المخاطر دورا فرعيا عند تحديد استراتيجية العمل في البنك فيما يتصدر مسئولي إدارة التسويق واجهة وضع استراتيجية العمل بالبنك، ومن هنا يجب وضع مسئولي إدارة المخاطر في صدارة وضع استراتيجية العمل بالبنك حيث يساهم التعاون المشترك بين مسئولي إدارة التسويق وإدارة المخاطر في وضع الاستراتيجية على إدارة المخاطر بشكل أكثر فاعلية ، على أن تأخذ في إعتبارها كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك سواء مخاطر مالية أو غير مالية.

د- تهتم البنوك بإصدار التقارير المالية و يراقب عليها البنك المركزي المصري، إلا أن العديد من البنوك لا تهتم بإصدار التقارير الغير المالية على الرغم من تأثيرها في قرارات العديد من المستخدمين الداخليين والخارجيين، وتوضح الدراسة أهمية هذه التقارير وكيفية الرقابة عليها وتقييم مدى وجودها في كافة عناصر الرقابة الداخلية في البنك.

ذ- يعتبر كفاءة العاملين بالبنك هي المحرك الأساسي للرقابة الداخلية، حيث يمكن إعتبار أن المخاطر التي يتعرض لها البنك هي نتائج سلوك العاملين به، ومن هنا يجب أن يعطي البنك المركزي المصري إهتماما أكبر برأس المال البشري، خاصة وأن إطار الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO 2013 قد أقر كيفية ترسيخ الاهتمام برأس المال البشري من خلال تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات اللازمة أو

الالتزام بجذب الموظفين الأكفاء وتطوير مهاراتهم والحرص على امتلاك موظفين يمتلكون عقلية الرقابة الداخلية.

ر-يحظى الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 2013 بالقبول العالمي كإطار مرجعي للعديد من البنوك العالمية، حيث يوفر الإطار المرونة الكافية واللازمة لإقرار الرقابة الداخلية أي كان نشاط البنك أو حجمه.

و- يوفر التكامل المقترح أساسا يمكن من خلاله فرض الضوابط الرقابية الخاصة بمخاطر التطور التكنولوجي والتي لم تعطها مقررات بازل II، III المطبقة في مصر الاهتمام الكافي مما جعل العديد من البنوك المركزية تطالب بتطوير هذا الشأن في المقررات اللاحقة للجنة بازل.

ي- يوفر التكامل المقترح آلية مناسبة للتعامل مع مخاطر التطور التكنولوجي التي يواجهها القطاع المصرفي المصري وتفرض عليه تحديا كبيرا، خاصة في ظل المطالبات المستمرة من العديد من البنوك المركزية بضرورة تطوير مقررات لجنة بازل واعطائها للمزيد من الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات.

توصيات الدراسة.

أ- تحديث البنك المركزي المصري للإطار المرجعي الخاص بقواعد الرقابة الداخلية في البنوك، على أن تكون تلك القواعد تفصيلية وموضحة بالشكل الكافي وليست قواعد عامة.

ب-دعم البنك المركزي المصري لنظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرية من خلال إصدار عدد من القواعد الكمية والكيفية التي تلائم التغير المستمر في بيئة الأعمال وإلزام البنوك بتحديد الإطار المرجعي الخاضع له كل بنك في إقرار نظام الرقابة الداخلية لديه.

ج- توفير البنك المركزي المصري لمفهوم واضح يخص فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك حتى لا يقوم كل بنك بتفسير فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظره، إلى جانب وضع الأسس والقواعد المناسبة لتقييم تلك الفاعلية، ووضع نموذج للتقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية لكي تلتزم به البنوك.

د- زيادة سلطات إدارة المخاطر فيما يخص تحديد استراتيجية العمل بالبنك.

هـ-إلزام البنك المركزي المصري للبنوك بضرورة إصدار التقارير غير المالية التي تؤثر على قرارت المستخدمين الداخليين والخارجيين، مع اعتماد آلية مناسبة لتقييم فاعلية هذه التقارير.

و- زيادة الاهتمام برأس المال البشري وجذب وتعيين العاملين الأكفاء الذين يمتلكون عقلية الرقابة الداخلية، والاهتمام بتطويرهم وتدريبهم.

ي- تعديل قواعد حساب كفاية رأس المال لتشمل الاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة مخاطر التطور التكنولوجي، إلى جانب توفير الأدوات اللازمة للعاملين بالبنك لحساب تأثير الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها على رأس مال البنك في كل عملية يتعامل معها موظفي البنوك.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. الباز، محمد أحمد البدوي، عبد اللطيف محمد خليل. مجلة البحوث التجارية. (يوليو ٢٠١٣). تقييم الممارسة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي في ضوء الإصدارات المهنية: دارسة تحليلية ميدانية في بيئة الأعمال المصرية. مج ٣٥، ع ٢، ٥٧-١٠٠.

٢. البنك المركزي المصري – قطاع الرقابة والإشراف. (٢٠١٤). *الرقابة الداخلية في البنوك*.

٣. حسن، أحمد عبد العزيز احمد. (٢٠١١). *تطوير دور مراجع الحسابات في تقييم تقارير الإدارة عن كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية "دراسة ميدانية"*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر

٤. صالح، رشدي صالح عبد الفتاح. مجلة مصر المعاصرة – مصر. (يوليو ٢٠١١). أثر القواعد الرقابية المصرفية الدولية (مقررات بازل) على استثمارات المصارف العربية مج ١٠٣، ع ٥٠٣ ، ١٧٥-٢١٠.

٥. عودة، مي سليم. دراسات –الجزائر. (٢٠١٦). دور مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في قرارت منح الإئتمان: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية. ١٨٣-٢٠٠.

٦. فهمي، عمر سعيد. (٢٠١٦). *نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO ودورها في تقويم أداء الجهاز المصرفي : دراسة ميدانية عمى عينة من المصارف بمحافظة حضرموت - الجمهورية اليمنية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.

٧. محمد، طارق مختار. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر. (٢٠١١). تفعيل دور الرقابة الداخلية في الانشطة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية. ،ع ١ ، ٦٠١ - ٧١٧.

المراجع الأجنبية:

1. Abdel-Baki, Monal, Kostyuk, Alexander, & Govorun, Dmytro. Corporate Ownership & Control. (2011). Will the Proposed Regulatory Reforms by the Basel Committee Improve Economic Performance in Emerging Economies? An Empirical Application to Egypt and Ukraine. *8*(2), 14-29.
2. Amorello, Luca. Harvard International Law Journal. (2016). Beyond the Horizon of Banking Regulation: What to Expect from Basel IV?. *58 ,21-38.*
3. Aref, Hani Ali. International Journal of Economics, & Finance. (2018). The Role of Internal Control Components on Financing Activities in Jordan Islamic Bank (North Region). *10*(2), 57-66.
4. Ayagre, Philip, Appiah-Gyamerah, Ishmael, & Nartey, Joseph. ijafr International Journal of Accounting and Financial Reporting. (2014). The Effectiveness of Internal Control Systems of Banks. The Case of Ghanaian Banks. *4*(2), 377-389.
5. Bakare, Sali. International Journal of Social Science and Economic Research. (2018). Basel IV and Its Impacts on Banks. *3*(1),380-390.
6. Coe, Martin J. Journal of Accountancy. (2005). Trust Services: A Better Way to Evaluate I.T. Controls. *199*(3), 69-75.
7. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. (2013). *Internal control - integrated framework*. Durham, N.C.: American Institute of Certified Public Accountants.
8. Dayal, Ranu, Grasshoff, Gerold, Jackson, Douglas, Morel, Philippe, & Neu, Peter. The Boston Consulting Group Risk Report, December. (2011). Facing new realities in global banking.
9. Docherty, Adrian, & Viort, Franck. (2014). *Better banking understanding and addressing the failures in risk management, governance and regulation*. John Wiley & Sons.

10. El Mahdy, Dina, & Thiruvadi, Sheela. Journal of Forensic Studies in Accounting & business. (2014). Antecedents, characteristics and consequences of internal control weaknesses and the COSO (2013) framework. 1-43.
11. Graham, Lynford. (2015). *Internal control audit and compliance :documentation and testing under the new COSO framework*. New Jersy: John Wiley & sons.
12. Institute of Internal Auditors.(2010), *Practice Guide: Measuring Internal Audit Effectiveness and Efficiency.* Altamonte Springs, Fla., USA.
13. Jackson, P. (2016). *The likely path for Basel capital requirements: Piecemeal change rather than Basel IV*. EY Global Regulatory Network Executive Briefing Paper, January.
14. Landsittel, David L, & Rittenberg, Larry E. Accounting Horizons. (2010).COSO: Working with the academic community. *24*(3), 455-469.
15. Lawson, Bradley P., Muriel, Leah, & Sanders, Paula R. Research in Accounting Regulation Research in Accounting Regulation. (2017). A survey on firms' implementation of COSO's 2013 Internal Control Integrated Framework. *29*(1), 30-43.
16. Lev, Baruch, & Gu, Feng. (2016). *The end of accounting and the path forward for investors and managers*: John Wiley & Sons.
17. Mafiana, Enwelum Azu. (2013). *Examining the relationships between internal control effectiveness and financial performance in the Nigerian banking industry*. Walden University.
18. Martin, Kasey, Sanders, Elaine, & Scalan, Genevieve. Research in Accounting Regulation. (2014). The potential impact of COSO internal control integrated framework revision on internal audit structured SOX work programs. *26*(1), 110-117.

19. McNally, J Stephen. Strategic Finance. (2013). The 2013 COSO Framework & SOX Compliance: One approach to an effective transition. 45-52.
20. Odhong, AE, Were, Susan, & Omolo, Jacob. European Journal of Business Management. (2014). Effect of human capital management drivers on organizational performance in Kenya. A case of investment and mortgages bank ltd. *2*(1), 341-356.
21. Schneider, Sebastian ,Gerhard Schröck, Stefan Koch & Roland Schneider. Global Risk Practice .(2017). Basel "IV": What's next for banks?.1-26.
22. Setiyawati, Hari., & Nengzih, Mutiah. Research Journal of Finance & Accounting. (2014). The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals in Jakarta). *5*(24), 172-177.
23. Shi, Xiao Chun , Shuai Wang. Applied Mechanics and Materials .(2014). The Application of Information Technology in Bank Accounting Internal Control Risk. 1291-1294.
24. Vousinas, Georgios L. Journal of Financial Regulation, & Compliance.(2015). Supervision of financial institutions: The transition from Basel I to Basel III. A critical appraisal of the newly established regulatory framework. *23*(4), 383-402.
25. Yan, Meilan, Hall, Maximilian JB, & Turner, Paul. International Review of Financial Analysis. (2012). A cost–benefit analysis of Basel III: Some evidence from the UK. *25*, 73-82.
26. Zheng, Changjun, Gupta, Anupam Das, Ul-Huq, SM. Asian Economic, & Review, Financial. (2018). Effect of human capital efficiency on bank risktaking behavior and capital regulation: empirical evidence from adeveloping country. *8*(2), 231-247.